«هيومن رايتس ووتش» تدعو إسرائيل والأردن إلى فتح الحدود أمام الفارين من درعا

6

طالبا بإلغاء قرار وزاري صادر منذ الستينات

الفضل والشطي يقترحان السماح بتوثيق عقود زواج البهائيين

تقدم النائبان أحمد الفضل وخالد الشطي باقتراح برغبة لإجازة توثيق عقود زواج البهائيين وطالب النائبان بإلغاء قرار وزاري صادر منذ الستينات يمنع توثيق عقود زواج المواطنين من الطائفة البهائية .

وقال النائبان في اقتراحيهما : نشأت الديموقراطية الكويتية على دستور وضعه مؤسسي مجلس الأمة ليحفظ كيان الدولة وحقوق الفرد، فنصت المادة رقم (7) على أن « العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين».

وكذلك نصت المادة رقم (8) على أن «تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين»، ونصت المادة رقم (29) «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة».

ونصت المادة رقم (35) على أن «حرية الاعتقاد مطلقة، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان».

وقد صدر القرار الوزاري رقم 16/1966 بوزارة العدل بلائحته التنفيذية لقانون التوثيق مخالفاً في مادته رقم (39) لما جاء بنص الدستور.

لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي : (نص الاقتراح) : تلغى المادة (39) من القرار الوزاري رقم 66/1966 باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق التي تنص على أنه : «لا يجوز للموثق توثيق عقود زواج البهائيين» ، وعملاً بنصوص مواد الدستور وتطبيقاً لما جاء فيه، وحيث أنهم مواطنين كويتيين وإن كانوا ذو معتقد بهائي إلا أنهم عليهم واجبات ولهم حقوق.

أحمد نبيل الفضل

خالد الشطي

طالب بتطوير طرق المشاة وصرف تعويضات الحوادث خلال 15 يوما

السويط يقترح إنشاء حديقة عامة في أمغرة

تقدم النائب ثامر السويط بثلاثة اقتراحات برغبة لتخصيص موقع سكراب أمغرة كحديقة عامة، وتطوير طرق المشاة الموجودة في جميع مناطق البلاد، وصرف التعويض المالي عن الحوادث المرورية خلال مدة لا تتجاوز 15 يوما.

وقال السويط في اقتراحه الأول: تعد مدينة سعد العبدالله من كبرى المدن السكنية الموجودة في البلاد خاصة أنها تضم ما يقارب (5900) وحدة سكنية في (11) قطعة إلى جانب العديد من المرافق الحكومية وغيرها، إلا أن هذه المدينة تعاني من تكدس المباني وعدم وجود أماكن ترويحية فيها، رغم أنها تعتبر مدينة حديثة الإنشاء نسبيا إلا أنه تم إغفال هذا الجانب خلال تصميم المدينة.

وفي ظل وجود مساحات كافية لإقامة حديقة عامة لأهالي المدينة وهو موقع سكراب أمغره القديم المحاذي للمدينة، يجب استغلال هذه المساحات لمصلحة المواطنين في إقامة مثل هذه الحديقة. لذلك أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

(نص الاقتراح) : تخصيص موقع سكراب أمغره كحديقة عامة لخدمة سكان مدينة سعد العبدالله، وتكليف الجهات المعنية لإقامتها.

وجاء في الاقتراح الثاني: تحتل الكويت مركزاً متقدماً في احصائيات المنظمات الصحية العالمية لأكثر الدول التي تنتشر بين مواطنيها أمراض السمنة والضغط والسكري، وغالبا ما تشير الدراسات التي تصاحب مثل تلك الإحصائيات أن أسباب انتشار السمنة هو ثقافة المجتمع الخاطئة لاسيما في عدم الوعي الكافي بشأن ضرورة ممارسة الرياضة وفي مقدمتها رياضة المشي.

ورغم أن الدستور أشار في عدد من مواده الى أن الدولة هي المسؤولة على الحفاظ على صحة المواطن، إلا أنه يظهر لنا أن الجهات الحكومية المعنية في هذا الشأن لا تعير هذا الأمر أي اهتمام، فلا توجد جهود واضحة سواء في حملات التوعية بأهمية ممارسة مثل هذه الرياضة، أو في تشجيع المواطنين على ممارسة الرياضة من خلال الاهتمام أكثر في إيجاد مواقع يتمكن من خلالها المواطنين من ممارسة تلك الرياضات وفي مقدمها طرق المشاة.

ونجد أن الحكومة تتنازل عن مسؤوليتها في تطوير طرق المشاة وتسلم هذا الأمر كاملا إلى الجمعيات التعاونية والتي بعضها تقوم بجهود في هذا الجانب وفق امكانياتها المتاحة، في حين أن كثيرا منها لا تقوم بهذا الدور. لذلك أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

(نص الاقتراح) : تكليف إحدى الجهات الحكومية بمهمة تطوير طرق المشاة الموجودة في جميع مناطق البلاد.

وجاء في المقترح الثالث: بين الحين والآخر تشن وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة للمرور حملات أمنية لضبط الطرق وتطبيق مبدأ الأمن والسلامة، حيث تقوم بتحرير مخالفات بالجملة على سائقي المركبات وتركز على انتهاء صلاحية تأمين السيارة والذي يتكلف المواطن والمقيم دفعه كل عام مع تجديد دفتر المركبة.

وفي المقابل نجد أن حرص وزارة الداخلية على المخالفات وضبط أمن الطرق وسلامة السائقين لا يقابله التزام شركات التأمين بإنهاء إجراءات المتضررين من حوادث الطرق وصرف مستحقاتهم التأمينية المالية بعد تسجيل قضايا حوادث الطرق فنجد أن التأخير يمتد لسنوات أحياناً إلى حين صرف التعويض المالي. لذلك أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إلزام شركات التأمين بمدة لا تتجاوز (15) يوماً لصرف التعويض المالي المستحق للمواطنين أو المقيمين ممن يملكون تأميناً على مركباتهم في حال تسجيل قضية حادث مروي.

ثامر السويط

لمجاراة المستجدات والتغييرات العلمية والتربوية

المطيري يقترح تطوير المناهج الدراسية وحماية الطلاب من العنف والتطرف

تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح برغبة لتطوير المناهج الدراسية وحماية الطلاب من العنف والتطرف وغياب القيم.

وقال المطيري في اقتراحه : في إطار المساعي الرامية لتطوير المنهج الدراسي بإحداث مجموعة من التغييرات في عنصر واحد أو أكثر من عناصر المناهج القائمة بهدف تحسينها والقدرة على مجاراة المستجدات والتغييرات العلمية والتربوية الحاصلة، ونظراً لأهمية المنهج والعملية التعليمية كاملة ، أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

تطوير المناهج الدراسية بما يضمن تطوير منظومة المناهج وحماية الطلاب من العنف والتطرف وغياب القيم.

ماجد المطيري

أكد أهمية العمل على تطوير المنظمات العربية

الدقباسي: سمو الأمير في مقدمة القادة الذين اتخذوا مواقف لحماية الحق العربي

أكد النائب وعضو البرلمان العربي علي الدقباسي دور سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في الدفاع عن الحق العربي في مختلف المحافل الدولية.

وقال الدقباسي لـ (كونا) على هامش مشاركته باجتماع لجنة الشؤون الخارجية والسياسية بالبرلمان العربي إن سمو أمير البلاد يأتي في «مقدمة القادة الذين اتخذوا مواقف عبر كلماتهم لحماية الحق العربي».

ووصف الدقباسي سمو الأمير بأنه «نبراس للبرلمانيين» مطالبًا بضرورة مواكبة موقف دولة الكويت «الثابت» والحريص دائمًا على حماية الحق العربي وتطبيق قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي. وأعرب في هذا السياق عن الأمل في تحقيق التنسيق بين مختلف المؤسسات الكويتية «سواء كانت وزارة الخارجية أو الشعبة البرلمانية في مجلس الأمة» ومع المنظمات العربية المختلفة لخدمة الشأن العربي مؤكدًا أهمية العمل على تطوير هذه المنظمات واستمرارها بصورة ناجحة. وحول اجتماع اللجنة السياسية أشار الدقباسي إلى بحث العديد من الموضوعات في مقدمتها «القضية الفلسطينية الحاضرة» مؤكدًا الحاجة إلى آليات جديدة لمواجهة قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالشأن الفلسطيني أو بشأن الأراضي العربية المحتلة.

علي الدقباسي

ولفت إلى اهتمام دولة الكويت بإيجاد «أفضل وأحدث» السبل لمواجهة «الكيان الصهيوني» الذي يرتكب جرائم ضد الإنسانية في الأراضي العربية المحتلة.

وردًا على سؤال عن سبل دعم الشعب الفلسطيني والمقاطعة الشعبية لمنتجات دول نقلت سفاراتها إلى القدس أعرب الدقباسي عن الأمل في تحقيق ذلك.

وفيما يتردد حول ما أطلق عليه (صفقة القرن) أعرب الدقباسي عن الأمل في وجود «تحرك ملموس» عبر المنظمات الإقليمية والعالمية في إطار القانون الدولي الذي ينص على ضرورة احترام قرارات مجلس الأمن.

وأكد في الوقت نفسه أن «الكيان الصهيوني» لا يحترم القرارات الدولية «وبناء عليه يجب أن يعرف العالم أن هذا الكيان منتهك للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن ويجب أن يحاسب على ذلك». وردًا على سؤال عن تقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ودور البرلمان العربي في ذلك لا سيما في ضوء تقليص الولايات المتحدة مساعداتها للمنظمة الدولية أعرب الدقباسي عن أمله أن يكون البرلمان في طليعة المؤسسات العربية باعتباره يمثل الشعوب العربية لافتًا إلى أن مثل هذه الخطوات ستتضح في الفترة المقبلة.

وحث على أهمية العمل على تطوير العمل العربي المشترك حتى لا يكون «تقليديًا ومجرد اجتماعات».

التقارير تضمنت مغالطات وتدخلات في الشؤون الداخلية للدول

الطبطبائي: البرلمان العربي سيصدر بيانا للرد على تقارير مغلوطة حول حقوق الإنسان العربي

أكد النائب وعضو لجنة الشؤون التشريعية وحقوق الانسان بالبرلمان العربي د. وليد الطبطبائي أن اللجنة أصدرت بيانا للرد على تقارير حقوق الانسان «المغلوطة» الصادرة من بعض الجهات الدولية حول البلاد العربية.

وقال الطبطبائي لـ (كونا) على هامش اجتماع لجنة الشؤون التشريعية ضمن اجتماعات اللجان الدائمة للبرلمان العربي أن هذه التقارير تضمنت مغالطات وتدخلات في الشؤون الداخلية للوطن العربي واعتراضا على بعض الأحكام الصادرة ضد المخربين والارهابيين في بعض الدول العربية مضيفا ان البيان سيعرض على الجلسة العامة للبرلمان المقررة غدا الأربعاء.

وأشار الى مناقشة اجتماع اللجنة مقترحات عدة أهمها ما يتعلق بعمل ندوة متخصصة عن «تشريعات الاعدام في الوطن العربي بين الشريعة والقانون وحقوق الانسان».

ولفت الطبطبائي الى استعراض اللجنة حالة حقوق الانسان في الوطن العربي اضافة الى تقديم مقترح حول اعداد تقارير تشرح حقوق الانسان بشكل عام لاسيما فيما يتعلق بحق المرأة والطفل والحق في التعليم وحق الحياة والحريات وغيرها.

كما لفت الى دراسة تقرير اللجنة الفرعية لحقوق الانسان حول اللاجئين موضحا أنه تم تكليف اللجنة باعداد تقارير عن أوضاع اللاجئين العرب بخاصة وأنهم يمثلون أكثر من 60 بالمئة من اللاجئين حول العالم من سوريا وليبيا واليمن والعراق.

وأشار الى أن الأوضاع «المأساوية» لهؤلاء اللاجئين لاسيما الموجودون على الحدود حيث تقدر أعدادهم بالملايين مؤكدا أهمية الاعتناء بهم ومتابعة أوضاع اللاجئين في المخيمات أيضا.

الطبطبائي خلال اجتماع اللجنة

فلسطين ستظل القضية المحورية

البرلمان العربي يدعو إلى مقاطعة منتجات الدول التي نقلت سفارتها للقدس

دعا رئيس البرلمان العربي مشعل السلمي الى مقاطعة بضائع الدول التي نقلت سفاراتها الى مدينة القدس مؤكدا أن قضية فلسطين ستظل القضية المحورية للبرلمان العربي.

وأضاف السلمي في تصريح صحافي مشترك مع عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح) عزام الأحمد في ختام اجتماع لجنة فلسطين التابعة للبرلمان ان الهدف من دعوة هذه المقاطعة هو محاصرة توجه بعض الدول لنقل سفاراتها الى القدس المحتلة.

وأضاف أن اللجنة ناقشت عددا من المقترحات والخطوات للتعامل مع تداعيات القرار الأمريكي بنقل سفارتها الى القدس المحتلة وبأنها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين» مضيفا أن ذلك هو شعار دورة البرلمان العربي.

وأوضح السلمي أن ثاني عناصر هذه الخطة البرلمانية هو دعوة الأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي لرعاية عملية السلام وفق قرارات الشرعية الدولية مؤكدا أن البرلمان سيخاطب البرلمانات الاقليمية وبرلمانات الدول التي لها عضوية في مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن. وثمن في هذا الاطار ما قام به برلمان الدنمارك من استصدار قرار يمنع الاستثمار في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية والقدس المحتلة.

واشار الى عزم البرلمان مخاطبة أيضا برلماني باراغواي وغواتيمالا لإبلاغهما ادانته واستنكاره بنقل سفاراتهما للقدس ورفض الشعب العربي هذه الاجراءات «الباطلة قانونا» والتي تقوض منظومة الأمم المتحدة وتعرض السلم والامن الدوليين لمخاطر كبيرة.

وأضاف السلمي أن خطة البرلمان تتضمن أيضا مخاطبة برلمانات الدول التي أبدت نيتها بنقل سفاراتها أو صوتت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القدس وهي ثلاث دول (رومانيا وهندوراس وتوجو) معربا عن أسفه لوجود هذه النية لدى دولة توجو العضو في منظمة التعاون الاسلامي.

وذكر أن الخطة تتضمن أيضا التنسيق والتعاون مع المجلس الوطني الفلسطيني وجامعة الدول العربية لإعداد مذكرة قانونية بشأن الجرائم الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني ودعوة برلمانات القوى الفاعلة في العالم لحث حكوماتها على الاعتراف بدولة فلسطين ودعم حصولها على عضوية كاملة في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

وقال إن قرار نقل السفارة الأمريكية للقدس «لن يخيفنا ولن يخلق واقعا جديدا في الأراضي المحتلة وسنعيق أي تحرك او اجراء لنقل السفارات للقدس».

من جانبه أكد الأحمد أن المرحلة المقبلة ستشهد تنسيقا بين البرلمان العربي وبالتعاون مع البرلمانات العربية وبشكل خاص مع المجلس الوطني الفلسطيني لمتابعة «المعركة المصيرية» الخاصة بالقرار الأمريكي بشأن القدس «والتي نواجه فيها تحديا على مستقبل أمتنا العربية بأكملها». وأوضح أن لجنة فلسطين التي عقدت اليوم أقرت الدعوة لعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة «وهو الطريق الوحيد أمام المجتمع الدولي لتصحيح الخطأ الذي مارسته أمريكا»، مضيفا أن «الوقت حان لأن يلتزم العرب بما تم اقراره في القمة العربية 1980 بمقاطعة أي دولة تنحاز الى اسرائيل».